رأي القدس

عودة الى الحكمة والعقل

■ نأمل ان يكون اعلان الرئيس محمود عباس الذي قال فيه بانه لا يمانع استئناف الحوار مع حركة «حماس» بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية هو بداية «صحوة» تقود الى التراجع عن السبب الرئيسي الذي اوصل الاوضاع في الاراضي المحتلة الى هاوية المواجهات الدموية الراهنة بين انصار حركتي «فتح» و«حماس».

الرئيس ارتكب خطأ جسيما عندما استمع الى مجموعة المحرضين للصدام مع حركة «حماس» سواء كانوا من اولئك الذين يحيطون به، ويتمترسون في مكتبه برام الله، او من المسؤولين الامريكيين، مثل السيدة كوندوليزا رايس، او بعض الزعماء العرب الذين كثر ترديده عليهم في الايام الاخيرة.

فالدعوة الى انتخابات مبكرة، رئاسية وتشريعية، بعد الاعلان ان الحوار لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع حركة «حماس» وصل الى طريق مسدود، جاءت بمثابة المفجر للاحتقان المتضخم في الوسط الفلسطيني، وحالة الاستقطاب المرضية بين التنظيمين الرئيسيين واتباعهما.

العودة الى الحوار هي عودة الى العقل والحكمة، والتراجع عن خيار المواجهة الدموي، ولكن يجب ان تتم بروح جديدة وعقلية جديدة، ومن منطلق رغبة صادقة بالنجاح بعيدا عن التعالي والفوقية، وهو ما كان سائدا في جولات الحوار السابقة.

السيد اسماعيل هنية تحدث بمرارة عن عمليات العزل والاقصاء من قبل مكتب الرئيس لحكومته، وكشف عن عدم عقد اجتماع واحد للحكومة بحضور السيد عباس. وقال ان ثلاث وزارات رئيسية ظلت خارج سيطرة الحكومة، مثل الاعلام والخارجية والمالية.

الايام القليلة الماضية كانت حافلة بالدروس والعبر التي يجب على الرئيس عباس استيعابها بشكل جيد، ابرزها عدم تأييد الغالبية الساحقة من التنظيمات الفلسطينية لخطوة الانتخابات المبكرة واحجام معظم الدول العربية، بما فيها مصر عن مباركة هذه الخطوة لادراكها لخطورتها، والنتائج الكارثية التي يمكن ان تترتب عليها.

تأييد المثلث الاسرائيلي ـ الامريكي ـ البريطاني للسيد عباس، والتعهد بدعمه ماليا بعد اعلانه الصدام مع حركة «حماس» لا يفيده، بل ربما يتحول عبئا عليه في المستقبل، فعندما يعلن اولمرت عن عزمه الافراج عن 600 مليون دولار من الاموال الفلسطينية المحتجزة لدى حكومته وتسليمها الى الرئيس عباس، فان هذا الاعلان يفسر في الوسط الفلسطيني على انه مكافأة له على خطواته الصدامية هذه، وتشجيع له على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاطار.

نحن مع دعوة الرئيس الفلسطيني لشعب الضفة والقطاع للتحلي بضبط النفس، ولكننا نطالبه بالشيء نفسه ايضا، اي ان يكف عن الاقدام على مبادرات تعطي نتائج عكسية، وتؤدي الى توتير الوضع الفلسطيني وتدفع باتجاه الصدام والقطيعة.

اشكالية الأكثرية والأقلية البرلمانية

د. علي محمد فخرو

■ في بلدين عربيين توجد اشكالية في الممارسة الديمقراطية تستحق النظر فيها بتمعن من أجل ابعادها عن التبسيط المخل وسوء الفهم. وتتلخص تلك الاشكالية في جدلية العلاقة بين الأكثرية والأقلية في الممارسة الديمقراطية. صحيح أن المتعارف عليه هو أن الممارسة الديمقراطية تعني في الأساس قرار أو حكم الأكثرية، سواء أكانت أكثرية عددية من المواطنين في الديمقراطية المباشرة أو أكثرية عددية من ممثلي الشعب البرلمانيين في الديمقراطية التمثيلية. لكن تلك القاعدة تحكمها شروط يجب أن تتوفر ان أريد للقرار أو للحكم الديمقراطي أن يسيرا بسلاسة وبدون هزات متوالية.

أول تلك الشروط أن لا تكون قرارات الأغلبية على حساب المصالح الحيوية للأقلية خصوصاً اذا كانت تلك الأقلية تمثل كتلة مجتمعية كأن تكون دينية أو مذهبية أو عرقية أو ثقافية فالأغلبية عند ذاك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المطالب الشرعية أو الحاجات الضرورية أو الأحلام المشروعة أو المظالم التاريخية ان وجدت لهذه الأقلية أو تلك، والاّ فان حكم الأغلبية ينقلب الى ممارسة دكتاتورية تعسفية حتى لو لبست تلك الممارسة عباءة الديمقراطية. فالممارسة الديمقراطية ليست فقط عملية حسابية، حيث يتغلب العدد الأكبر على العدد الأصغر، وانما هي أيضاً، وبأهمية أكبر، عملية محاولة جادة للتوصل الى التوافق العام والأخذ والعطاء والحساسية المفرطة تجاه الآخر والتنازلات من قبل الجميع. وبمعنى آخر فانها ليست غالبا ومغلوبا وانما قضية رجحان كفة بصورة معقولة وعادلة ونتيجة مداولات مستفيضة تأخذ بعين الاعتبار توازن مصالح كل الأطراف.

ان أي مراجعه لأدبيات الديمقراطية الحديثة تؤكد توجهاً واضحاً في عملية ممارستها للاهتمام بمصالح مختلف الفئات التي يتكون منها المجتمع الى الحد الذي يطالب فيه البعض بأن القرارات التي تتعلّق بمسائل تخص منطقة جغرافية محددة أو جماعة سكانية محدودة يجب أن تؤخذ على المستوى المحلي وليس على المستوى الوطني.

من الضروري الانتباه الى أن ما كان سائداً في بداية القرن العشرين من تأكيد على الهوية الوطنية وبالتالي اتخاذ القرارات على المستوى الوطني، خصوصاً في الدول الحديثة العهد بالاستقلال، ما عاد يتلاءم مع متطلبات المناخ الدولي السياسي والاقتصادي الحالي الذي يسعى بكل قوة لاضعاف الدولة الوطنية لصالح الجماعات الفرعية في هذه الدول، خصوصاً بعد أن أصبحت تلك الجماعات الفرعية جزءاً من شبكات اقليمية ودولية تسند مطالبها وتؤازرها مادياً ومعنوياً.

في البلدين العربيين اللذين يواجهان في الحاضر اشكالية ديمقراطية تبدو القضية أكثر حدة، وبالتالي أكثر حاجة للحلّ الهادئ المنطقي. اننا في كلا الحالتين أمام تكتل برلماني معارض تصل نسبة أعضائه الى خمس وأربعين في المائة من مجموع أعضاء كل برلمان في كلا البلدين. اضافة لذلك فان أصوات الناخبين الذين صوتوا أو يقفون بجانب تلك المعارضة يزيد عن نصف مجموع الناخبين الكلي. فاذا أخذ المبدأ الديموقراطي الأساسي القائل بصوت واحد لكل مواطن في أية عملية انتخابية فان ذلك يعطي للكتلتين المعارضتين ميزة اضافية لا يمكن تجاهلها في حسابات توازنات القوة في داخل البرلمان وتوازنات تمثيل الارادة الشعبية العامة.

من هنا تبدو الأهمية الملحة للتعامل مع الاشكاليتين الديمقراطيتين في لبنان والبحرين لا بالمنظور الديمقراطي الكلاسيكي فحسب وانما من خلال المستجدات في الفكر السياسي الجديد الذي بدأ يدرك بأن الديمقراطية في كثير من جوانب تطبيقها غير متكافئة ولا متساوية مع قوة وحجم التحديات التي تطالبها بتقديم الحلول.

ان فرق كرة القدم تحكمها نفس الأنظمة والقوانين. لكن هناك فرقا بين فريق يلعبها بخشونة وثارات وقلّة أدب وبين فريق يبهج النفس وهو يمارسها بروح رياضية وحساسية انسانية. وكذا الأمر بالنسبة للتعامل مع اشكالية الأكثرية والأقلية البرلمانية، فالتعامل معها يجب أن يكون بحساسية انسانية تعلو على جمود الأنظمة وتتخطى لعب الانتصارات الرخيصة المؤقتة. نجاح الديمقراطية العربية سيعتمد على ذلك.

الغاء حكم الاعدام اقل تكلفة لليبيا من تنفيذه

توفيق رباحي

■ ليس من السهل ان يضع احدنا نفسه مكان عائلات الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني المحكوم عليهم بالاعدام في ليبيا. فالاكيد ان هذه العائلات تلقت اسوأ هدية عيد ميلاد في حياتها على الاطلاق. احاول ان اتفهم آلامها ومعاناتها فلا استطيع لانها جمرة حقيقة «لا يشعر بكيها الا من داس عليها».

ولا اريد ان اضع نفسي مكان عائلات الاطفال ضحايا هذا الحقن الغريب بدم ملوث بفيروس الايدز في مستشفى بنغازي، لانها جمرة اخرى «لا يشعر بكيها الا من داس عليها».

بعيدا عن تجاذبات وحسابات السياسة، العالم اليوم امام معضلة انسانية نادرا ما اعترضه مثلها. الجهة الوحيدة المتورطة سياسيا الآن هي ليبيا وعليها ان تجد لنفسها مخرجا يحفظ لها ماء الوجه. فتنفيذ حكم الاعدام يعني بداية عزلة دولية مختلفة (اسوأ) من تلك التي فرضتها قضية لوكربي. عزلة يمكن لمس بعض معالمها من خلال قراءة ردود الفعل التي اعقبت صدور الحكم.

والتخلي عن تنفيذه يعني ان الحكومة الليبية ستكون مطالبة بتقديم تفسير لعائلات اطفال ابرياء. ازمة الحكومة الليبية، في هذه الحالة، لن تكون مع معارضين سياسيين او هاربين من اولئك الذين يسميهم العقيد القذافي «الزنادقة». قضيتها مع امهات وآباء سلّموا فلذات اكبادهم الى مستشفى حكومي بغرض العلاج، فانتهى بهم الامر الى هذه المأساة.

لكن بقياس التأثيرات والمخاطر، يبدو الشعب الليبي وعائلات الاطفال اقل خطرا على القذافي ونظام حكمه، اذا ما قررت ليبيا الغاء احكام الاعدام والتفاوض على صيغة اخرى، من خطر غضب وعزلة دوليين لا قبل لليبيا بهما وهي لم تكمل بعد خروجها من العزَلة الاولى.

ليس من الوارد هنا التشكيك في نزاهة القضاء الليبي، لكن من الخطأ تناسي ان هذا القضاء عمل بمعزل عن الظروف التي احاطت بالقضية والضغط الدولي الذي صاحبها. بل ليس مجانبا للصواب القول ان هذه الضغوط اكبر من هذا القضاء وربما من ليبيا كلها.

لكن طبيعة النظام السياسي الليبي وتركيبته واساليب عمله، وربما سوابق قضائية اخرى، تجعل الدول الغربية ترفض الاقتناع بان الحكم سياسي بالدرجة الاولى. حتى بلغاريا التي ليس نظامها القضائي افضل، بالضرورة، من الليبي، قالت وستقول انه حكم سياسي.

الحكم الصادر الثلاثاء هو استمرار منطقي لحكم متشدد صدر في السابق، فلم يكن من الحكمة التراجع عنه باعلان براءة المتهمين الستة. كأننا امام ثنائية ان القضاء يحكم بما يراه مناسبا، بينما يحتفظ الجهاز التنفيذي، العقيد القذافي او ما ينوب عنه او يمثله من اجهزة، بحق تطبيق ما يراه مناسبا.

والحل التوافقي المناسب هنا هو ان تستنفد القضية جميع مراحل التقاضي ويعلن القذافي عفوه وصفحه عن المتهمين. صحيح ان هذا سيحتاج وقتا اطول وصبرا اكثر من المتهمين وعائلاتهم، وجهودا سياسية اخرى. لكن بين هذا وذاك، تكون ليبيا قد ربحت وقتا يوضح لها الرؤية اكثر، وتكون قد رتّبت اوراقها السياسية الداخلية وتلك المتعلقة بعلاقاتها مع الدول الكبرى.

ليبيا اليوم ليست ليبيا السبعينات والثمانينات. لقد قالها العقيد القذافي مرارا في خطاباته، صراحة وتلميحا: اكتشفت ليبيا «الثورية» اليوم ان تضحياتها الكثيرة في العقود الماضية لم يكن المستفيدون يستحقونها. وقالها اكثر من مرة: ليبيا خسرت بمغامراتها في السابق، وهي تبحث عن مصالحها حيثما كانت. ومصلحتها ليبيا هذه المرة في عدم تنفيذ حكم الاعدام، بغض النظر موقف طرفي القضية.

سيحتاج تنفيذ حكم الاعدام الى شجاعة ومغامرة لا نظير لهما. وواقع الحال ان ليبيا لا تتحمل العواقب والقذافي اذكى من ان يترك حكم يُنفذ فيعيده الى المربع الاول بعد جهود وتضحيات انهت قضية لوكربي وملهى «لابيل».

من يسعى الى تفجير الوضع الفلسطيني الداخلي؟

د. بشير موسى نافع *

■ ما كان لأحد ان يشهد حديث د. صائب عريقات للصحافة ظهر يوم الجمعة الماضي (15 كانون الأول/ ديسمبر الحالي) الا ويستشعر أجواء حرب. ثم جاء خطاب الرئيس محمود عباس في اليوم التالي ليؤكد عزم الطبقة الفلسطينية الحاكمة شن الحرب على الحكومة المنتخبة التي تقودها حركة حماس. في خلفية الخطابين، تداعت أحداث الصدام والنزاع الفلسطيني السياسي، الواحد منها تلو الآخر، من محاولة فاشلة لاغتيال ضابط مخابرات فلسطيني انتهت الى مقتل أطفاله الثلاثة، الى اغتيال قاض يعد من قياديي جناح حماس العسكري، الى الاعتداء المسلح على موكب رئيس الوزراء عند عبوره الى قطاع قطاع غزة من الجانب المصري للحدود. لم يأت تصاعد هذه الأجواء المسمومة من فراغ؛ فمنذ أكثر من ثلاثة أسابيع، وبعد فترة تفاوض حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، أعلن الرئيس عباس فجأة ان المباحثات وصلت الى طريق مسدود، وان لابد من النظر في مسار آخر لحل أزمة العلاقة بين الحكومة الفلسطينية والقوى الأوروـ امريكية. هذا بالرغم من ان قيادات حماس، وحتى اعلان عباس، كانت تؤكد على قرب التوصل الى تفاهم بين الحكومة والرئيس حول تشكيل حكومة وحدة وطنية. فما الذي تعنيه هذه التطورات في الساحة الفلسطينية السياسية؟

طبقاً للدكتور مصطفى البرغوثي، الناشط الفلسطيني المعروف وعضو المجلس التشريعي، والذي لعب الدور الرئيسي في التفاوض حول حكومة الوحدة الوطنية، لم يكن هناك من مبرر ملموس لاعلان الرئيس المتسرع فشل المفاوضات. بل ان البرغوثي ألمح الى ان اعلان الرئيس ربما جاء نتيجة تدخلات خارجية، لم تكن تريد لحكومة وحدة وطنية تشارك فيها حماس ان تولد. من ناحيتها، تشير أوساط حماس الى الاتجاه نفسه وتقول ان الرئيس عباس، الذي كان من طالب أصلاً بحكومة وحدة وطنية، خضع لضغوط من وزيرة الخارجية الأمريكية، استهدفت افشال التفاهم الفلسطيني الداخلي حول الحكومة المنشودة. أياً كان السبب المباشر خلف انهيار مباحثات حكومة الوحدة الوطنية، الذي ولد سلسلة التداعيات المتفجرة التالية، فالواضح ان الرئيس أبو مازن والمجموعة الملتفة حوله لم يكونوا بانتظار الضغوط الخارجية لاطلاق حملة اسقاط الحكومة الفلسطينية. ما وفرته الضغوط الخارجية، ربما، كان التوكيد على ان الولايات المتحدة والقوى الأوروبية والعربية المتحالفة معها باتت مستعدة لدعم مشروع اسقاط الحكومة واخراج حماس نهائياً من جسم السلطة الفلسطينية، مهما كانت تكلفة هذا المشروع.

أثبت الرئيس أبو مازن منذ تسلمه مقاليد الرئاسة انه غير قادر على تحمل الأعباء الثقيلة وبالغة التعقيد للقضية الفلسطينية. أبو مازن هو بالطبع أحد القادة التاريخيين لحركة التحرر الوطني الفلسطيني في دورها الحديث، ولكن هذا الميراث لا يعني بالضرورة توفر خصائص القيادة وشروطها لديه. ولعل هذا العجز عن القيادة والتصدي لمتطلباتها هو ما أظهر الرئيس بمظهر الضعف والتردد وفقدان الثقة، ليس فقط فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني الداخلي، ولكن ايضاً وأكثر خطراً في التعامل مع قادة الدولة العبرية وفي مواجهة الضغوط الأمريكية والعربية. كلما ازدادت الضغوط الاسرائيلية والدولية والاقليمية، استدار أبو مازن للوم الطرف الأسهل: الشعب الفلسطيني وقوى المقاومة. ولكن أحداً لا يجب ان يخطىء حقيقة أن الرئيس الفلسطيني هو أيضاً صاحب وجهة نظر، ووجهة نظر لا تتفق ورأي أغلبية شعبه وقواه السياسية، بما في ذلك قطاع واسع من حركة فتح التي يفترض ان توفر القاعدة الشعبية المساندة للرئيس. ولهذا السبب، لتكريس وجهة النظر هذه، أحاط عباس نفسه بمجموعة من المستشارين الذين يتفقون ورؤيته للأمور، أو أنه وجد نفسه تلقائياً بحاجة للمعسكر الذي تقف فيه هذه المجموعة الصغيرة من المستشارين.

ما يمثله الرئيس والمجموعة الملتفة حوله هو في أحد أبعاده غضب الطبقة الفلسطينية الحاكمة من نتائج الانتخابات التشريعية التي حققت لحماس الأغلبية البرلمانية وأعطتها حق قيادة الحكومة، ورغبة هذه المجموعة الجامحة في الانقلاب على نتائج الانتخابات. لا يعكس هذا الوضع بالضرورة صراعاً بين حماس وفتح، فعدد كبير من قيادات فتح رحب بنتائج الانتخابات وبما أوحته من حاجة فتح الى تصحيح المسار، كما ان المجموعة التي تحيط بعباس من الطبقة الحاكمة ليست جميعها من حركة فتح.

لم تبدأ مشكلة هذه المجموعة منذ تولت حماس مقاليد الحكومة الفلسطينية، بل تعود بجذورها الى صيف العام 2000. فبعد ان رفض الرئيس الشهيد ياسر عرفات القبول بعرض التسوية النهائية الذي تقدم به الاسرائيليون في كامب ديفيد ودعمه الأمريكيون، لم تخف عناصر من هذه المجموعة معارضتها لعرفات، بل واتهمته (في تطابق مع الجانب الاسرائيلي) بافشال مباحثات الحل النهائي. وما ان انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في نهاية أيلول (سبتمبر) 2000 حتى أعرب عدد من أعضاء هذه المجموعة، بمن في ذلك محمود عباس، خلافه القاطع مع نهج الانتفاضة ومع انحياز الرئيس عرفات لشعبه. عندما فرض على عرفات الحصار، لم يخف هؤلاء سعادتهم من العزلة والمقاطعة التي فرضت عليه، بل وساهموا في تأجيج الاتهامات الموجهة له في دعم النشاط الفلسطيني المسلح. قبل قليل من اغتيال عرفات، عملت هذه المجموعة على تقويض سلطته بتنظيم مظاهرات مصطنعة ضده في قطاع غزة؛ كما دعموا وشاركوا في الضغوط العربية والأمريكية التي استهدفت تخلي عرفات عن سلطاته لمحمود عباس وتحوله الى مجرد رمز وطني. وبعد اغتيال عرفات، لم يبذل هؤلاء جهداً حقيقياً للتوصل الى حقيقة عملية اغتياله. كانت الانتفاضة الخطوة الاولى في طريق اطاحة الفلسطينيين بسلطة هذه المجموعة، بامتيازاتها، وبتحكمها الأهوج بالقرار الفلسطيني. ثم جاءت الانتخابات التشريعية الأخيرة لتضع نهاية شرعية وقاطعة لهذه الامتيازات والتحكم. ومن هنا تأتي محاولة الانقلاب على الحكومة الفلسطينية، المحاولة التي تغذيها شهوة العودة الى جنة عقد التسعينات المفقودة.

ومن السذاجة القول بأن هذه المجموعة تتحرك بدافع الحرص على رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، المعاناة التي تفاقمت بفعل الحصار الذي فرضته القوى الأورو ـ أمريكية والعربية على الحكومة الفلسطينية. فأغلب أعضاء هذه المجموعة لا يتمتع بجذور جماهيرية، ولا هو يطمئن للارادة الشعبية. أغلب هؤلاء في الحقيقة يحتقر الشعب. عندما كانت السلطة السياسية والأمنية والمالية في أيديهم، لم يكترثوا بالعودة الى الشعب وهم يأخذون أكثر القرارات خطورة في تأثيرها على الحق الوطني ومستقبل القضية الوطنية. اعتقلوا الفلسطينيين بالآلاف، وأبقوا الناس في السجون بلا محاكمة ولا اكتراث بقرارات القضاة. لم يتورعوا عن تعذيب المئات، ولا حتى عن القتل تحت التعذيب. وربما لم يتعرض هذا الشعب الكريم، المضحي والصابر، لمثل اهدار الكرامة والاهانة التي تعرض لها خلال سنوات التسعينات الست من عهد السلطة الفلسطينية. وكما استبيحت الحقوق الوطنية التاريخية وانتهكت حريات الناس وكرامتهم، اعتدي على المال العام بلا حساب.

بيد ان هذا هو بعد واحد للأزمة؛ بعدها الآخر والأكثر أهمية هو ذلك المتعلق بالقضية الوطنية. مشكلة الحكومة الفلسطينية الحالية مع الأمريكيين والأوروبيين وبعض العرب ليست كفاءة أعضائها أو نزاهتهم؛ فالجميع يعرف ان أي حكومة ستكون أفضل من الكارثة التي فرضت على الشعب الفلسطيني منذ 1994. مشكلة الحكومة هي في موقفها السياسي، في رؤيتها للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي والعربي ـ الاسرائيلي. لو ان الحكومة الفلسطينية أبدت استعداداً لانتهاج الطريق الذي يدعو اليه الرئيس عباس والمجموعة الملتفة حوله لوجدت من القبول الاقليمي والدولي اضعاف ما يجده الآخرون. المسألة محل الخلاف الآن ليست في الجهة التي ينتمي اليها أعضاء الحكومة أو في خلفياتهم، تماماً كما ان المقاطعة الدولية لقيادة منظمة التحرير الفسطينية من 1968 الى 1991 لم تكن في خلفياتها التنظيمية، ولكن في النهج السياسي وطريقة التعامل مع الحقوق الفلسطينية التاريخية. كما ان اغلب القضايا التي تثار في وجه الحكومة الحالية على الصعيد الداخلي ليست نتاج سياساتها، بل هي سابقة عليها وذات جذور ممتدة في الحكم الفلسطيني السابق. الانفلات الأمني في قطاع غزة لم يبرز في الشهور القليلة الماضية، بل يعود لسنوات مضت. والصعوبات المالية التي تعاني منها الحكومة ليست وليدة المقاطعة الدولية وحسب، بل هي أصلاً وليدة النهب والتبذير في غير الموضع الحق والتسيب والاختلاسات التي ميزت الحكومات السابقة. مشكلة الحكومة الحالية الوحيدة، ان كان لابد من ان يطلق عليها مشكلة، أنها ترفض الاعتراف بالدولة العبرية، ترفض العودة الى نهج التفاوض الذي كرسته السلطة الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو، وترفض محاصرة قوى المقاومة والتنكر لحق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم. وهذا النهج هو ما يسعى الرئيس ومعسكره الى كسره، أو التعاون مع قوى الخارج للانقلاب عليه.

وحتى هذا الانقسام في الساحة الفلسطينية ليس جديداً. فمنذ ما بعد هزيمة حزيران (يونيو) 1967 والساحة الفلسطينية السياسية يتنازعها تياران رئيسان: التيار الأول هو ذلك المؤمن بأن التمسك بالثوابت الوطنية والصبر والصمود سيؤدي في النهاية الى ان يقتنع العالم بالاعتراف ولو بالحد الأدنى من الحق الفلسطيني؛ والاتجاه الثاني هو ذلك الداعي الى التوائم مع الأمر الواقع وأخذ توازنات القوى الحالية في الاعتبار من أجل الحصول على ما يمكن الحصول عليه من مطالب. حقق الاتجاه الثاني سيطرة تدريجية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية منذ تبني برنامج النقاط العشر في منتصف السبعينات حتى توقيع اتفاق أوسلو في خريف 1993؛ وربما كان رفض عرفات التوقيع في كامب ديفيد 2000 أول انقلاب ملموس على هذه السيطرة. خلال سنوات الانتفاضة، والى ان أن جاءت الانتخابات بحكومة حماس، شارك الفلسطينيون جميعاً في دحر دعاة التنازل عن الحقوق الوطنية وكسر هيمنتهم على القرار الوطني الفلسطيني. وقد رد الأخيرون بالتواطؤ مع القوى الدولية والاقليمية لعزل الحكومة وحصارها واضعاف قواعدها الشعبية. وقد كان مدهشاً خلال عمر الحكومة الحالية، الذي لم يكمل عاماً حتى الآن، كيف امتنع الرئيس عباس عن الدفاع عن حكومته، حكومة الشعب الفلسطيني، ووقف ينظر بسخرية واستهتار الى معاناة شعبه، منتظراً اخضاع الحكومة أو سقوطها.

على نحو من الأنحاء يرتبط وجها الأزمة ببعضهما البعض. فالرئيس ومن يلتفون حوله من أبناء الطبقة الحاكمة لا يسعون الى استعادة سلطة وامتيازات التسعينات وحسب، بل ويرون أيضاً أن نهجهم وتصورهم للقضية الوطنية هو مؤهلهم الأكبر للسلطة والامتيازات. اليوم لم يعد الفلسطينيون مجبرين على نهج واحد، لأن أمامهم أكثر من خيار؛ وان سمحوا بعودة الساعة الى الوراء فلا يلومون الا أنفسهم.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

محاكمة الممرضات البلغاريات في ليبيا

د. يوسف نور عوض *

■ أولا لا أريد أن أتحدث عن عقوبة الاعدام المختلف حولها، وذلك لأن بعض الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة ما زالت تطبقها، ولكنني أود التحدث عن محاكمة البلغاريين في ليبيا وهي المحاكمة التي أثارت كثيرا من الجدل حول مشروعية الحكم، وهو جدل غير متوازن لأنه لا يأتي من جهات متباينة في العالم بل يتركز أساسا في الدول الغربية التي لها مواقف ثابتة من العالم العربي، وهو ما يجعل القضية ذات أبعاد سياسية أكثر من كونها ذات أبعاد انسانية. وكما هو معروف فان الحكم قد صدر من قبل، وبعد الاعتراض عليه من قبل بلغاريا والدول المؤيدة لها أعادت ليبيا المحاكمة لتتوصل الى نفس النتيجة وهي تنفيذ حكم الاعدام في المتهمين الستة، وبمجرد صدور الحكم بدأت من جديد تحركات من أجل رفض الحكم وكأن العدالة لا تتحقق الا بصدور حكم في اتجاه واحد حتى لو لم تكن هناك أدلة دامغة على براءة المتهمين.

وكانت القضية قد بدأت عندما اتهم عدد من الممرضات البلغاريات وطبيب فلسطيني بحقن اربعمئة وستة وعشرين طفلا ليبيا بفيروس نقص المناعة المكتسبة الايدز في مستشفى بنغازي وهو ما أدى الى اصابتهم جميعا بالمرض وقد مات عدد من هؤلاء بينما يتلقى بعضهم العلاج في المستشفيات الألمانية. وقد نظرت القضية في المحاكم الليبية التي أصدرت حكمها باعدام البلغاريات والفلسطيني ولكن «بلغاريا» التي كانت تدرك حساسية الوضع السياسي الليبي ورغبة طرابلس في العودة الى النظام السياسي الدولي ـ من خلال تحسين علاقاتها بالدول الغربية وتقديم سلسلة من التنازلات منها التخلي عن برنامجها النووي ودفع تعويضات باهظة لضحايا طائرة لوكربي ـ ضغطت في اتجاه عدم عدالة القضية وقد رضخت ليبيا للمطالب البلغارية وكذلك مطالب الاتحاد الأوروبي وأعادت المحاكمة ليصدر الحكم من جديد باعدام المتهمين. كما أمرت المحكمة بدفع تعويضات كبيرة لأسر الأطفال أسوة بضحايا طائرة لوكربي، وكانت الحكومة البلغارية قد رفضت تعويض اسر الأطفال على الرغم من أن المجتمع الدولي وقف بكل قوته لارغام ليبيا كي تدفع تعويضات لضحايا طائرة لوكربي من قبل على الرغم من عدم ثبوت القضية على الحكومة الليبية. ومرة أخرى تقف الدول الأوروبية ضد القرار الجديد وتطالب باخلاء سبيل البلغاريين الذين تقول انهم عوملوا بطريقة غير قانونية وسط غياب واضح للأدلة. ولم تقف الأصوات الغربية عند ذلك بل ذهبت مجلة لانست البريطانية الى أن اعادة المحاكمة عمل غير قانوني وتقول المجلة انها تعتمد في موقفها على دلائل علمية، والسؤال هو ما تلك الدلائل العلمية التي تعتمد عليها مجلة لانست.

يقول المجلس العالمي للممرضات والجمعية الطبية العالمية ان الحكم اغفل عينيه عن بعض الحقائق الدامغة والتي أبرزها أحد الأطباء الفرنسيين الذي قال ان المحكمة لم تأخذ بحقيقة أن الأطفال أصيبوا بالفيروس القاتل قبل مجيء الممرضات البلغاريات الى ليبيا وان الحكومة الليبية أهملت في أنها ركزت على قضية الممرضات بينما تركت مصدر العدوى دون معالجة وهو ما يعرض حياة كثير من الأطفال للخطر ولكن المجلة لم تحدد لماذا اقتصرت العدوى على الأطفال اذا كان الأمر يتعلق بفيروس نقل الى المستشفى بصفة عامة ولم يكن الأمر عملية مقصودة.

وكما يبدو من هذا المنطق فان القضية لم تعد قضية عدالة بقدر ما أصبحت قضية ذات أبعاد سياسية، ونجد في هذا السياق أن الأوروبيين والغربيين يستنكرون مطالبة ليبيا بدفع عشرة ملايين دولار كتعويض لكل طفل مصاب على الرغم من أنهم لم يتخذوا هذا الموقف عندما كانت الولايات المتحدة تطالب بدفع مليارات الدولارات كتعويض لأهالي ضحايا طائرة لوكربي. ولكن المراقبين يشكون أن تحل هذه القضية دون أن يكون هناك ثمن من أجل حلها اذ لا تستطيع ليبيا أن تلغي حكما قضائيا لمجرد أن ذلك لا يرضي الحكومات الغربية كما أن هذه الحكومات لا يمكنها أن تعتمد فقط على التشكيك في الأدلة لمجرد اعفاء هؤلاء الممرضات من الحكم الصادر في حقهن ولا يمكن أن تتحول ليبيا الى ضحية لمجرد أن الجانب الأوروبي يريد أن يحقق أهدافا يقول القضاء الليبي انها لا تستند الى أسس منطقية.

وعند هذا الحد لا بد أن نتوقف عند جوهر هذه القضية التي تمثل أسلوبا في التعامل الغربي مع العالم العربي وهو أسلوب يريد من العرب دائما أن يتنازلوا عن حقوقهم لمجرد أن يدفعوا عن أنفسهم تهم الارهاب ومفارقة أسس العدالة مع أن الجريمة التي ارتكبت في ليبيا في حال ثبوتها فانها تمثل بادرة خطيرة ويجب أن يكون لها عقاب رادع لأنها تمثل استهتارا بالقيم الأمنية والانسانية التي يقوم عليها النظام الدولي. ولا أعرف في ضوء هذه الأحداث الأسس التي أعتمد عليها الدكتور رتشارد الحاصل على جائزة نوبل في مطالبته الدول بأن تمارس ضغطا على الرئيس القذافي من أجل أن يتراجع عن الحكم سوى القول العام بأن الحكم لم يستند الى أسس علمية وهو قول سيستمر الغربيون في اطلاقه دون أن تكون هناك أدلة دامغة عليه لأنه لو كانت هناك أدلة لنظرت المحكمة فيها، وما يقال عن الدكتور رتشارد يقال عن مجلة لانست التي لم تستند الى شيء سوى معلومات غير مؤكدة تشكك في الأدلة من ناحية زمنية دون أن يكون هناك ما يدعم موقفها بطريقة تخلو من الشك.

واذا توقفنا للنظر في أبعاد هذه القضية وجدنا أنها تتجاوز أبعادها القانونية لأن بلغاريا ومن خلفها منظمات حقوق الانسان وبعض التجمعات القانونية لم يكونوا في الحقيقة مهتمين بتحقيق العدالة ولم يكونوا مهتمين بمصير أكثر من أربعمئة طفل أصيبوا بالفيروس القاتل، بل كانوا مهتمين فقط بتحقيق انتصار على ليبيا من منطلق أنها بحاجة الى كل دعم لكي تنتظم في المجتمع الدولي وأنها ستفكر عشرات المرات قبل أن تسير في اتجاه معارضة هذا التيار الجارف في الدول الأوروبية ويدعمهم في هذا الاتجاه مواقف ليبيا المتراجعة السابقة وعدم رغبتها في أن تعود الى ما كانت عليه قبل مصالحتها مع الولايات المتحدة، ولا شك أن موقف الدول الأوروبية من ليبيا يشبه مواقف الدول الأوروبية من كل القضايا العربية وفي مقدمها القضية الفلسطينية والقضية العراقية حيث تريد هذه الدول من العرب أن يتنازلوا دائما عن حقوقهم من أجل أن يكسبوا رضا العالم الغربي، ومن هنا تكتسب قضية الممرضات أهمية خاصة لأن التنازل فيها يعني أن العرب سيستمرون في خسران قضاياهم بسبب التنازل أمام الهجمات الغربية، ولا يعني ذلك ألا تتوافر العدالة للمتهمين في هذه القضية لأننا لا نريد أن يصدر حكم قاس كهذا على أبرياء ولكننا نريد في الوقت نفسه ألا تتنازل السلطات الليبية عن حقوق الأطفال وأسرهم اذا كانت هناك أدلة دامغة بادانة الممرضات ولا يعني ذلك تحديدا الموقف من حكم الاعدام ذاته لأن هذه مسألة تخضع لاعتبارات مختلفة وما نرمي اليه هو أن تتحقق العدالة من الجانبين واذا كانت هناك أدلة دامغة فيجب أن تأخذ العدالة مجراها ويجب ألا تتردد السلطات الليبية في تنفيذها، كما يجب ألا تدفع الدول الغربية في اتجاه دعم الباطل لأنها فقط تريد أن تنقذ بعض المواطنين الغربيين من مسؤولية جريمة قاموا بارتكابها، ومهما طالت اجراءات هذه القضية فيجب ألا تتردد السلطات الليبية في أن تتصرف بشفافية كاملة وأن توفر كافة المعلومات لطالبيها ولا مانع في أن تمكن ممثلي العدالة الدولية من أن يشاركوا في التحقيقات وفي اصدار الأحكام لأن هذه القضية لا تقتصر أهميتها على اتخاذ موقف ينصف الأطفال فقط وانما هي تتجاوز ذلك الى تحديد موقف من الكيفية التي تمارس بها الدول العربية سيادتها في مواجهة موقف غربي يحرص على تجريد الدول العربية من مظاهر هذه السيادة.أن تاخذ العدالة مجراها ويجب ألا تتردد السلطات الليبية فى تطبيقها.

* كاتب من السودان

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
ه